الأمم المتحدة

A/C.5/73/SR.8

# الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
21 November 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

**اللجنة الخامسة**

**محضر موجز للجلسة الثامنة**

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

*الرئيس:* السيدة بيرد . . . . . (أستراليا)

*رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية:* السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-17647 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

*افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.*

## البند ١٣٨ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (*تابع*) (A/73/443)

١ - **السيدة بيغل** (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت إنه منذ تقديم العرض عن الحالة المالية للأمم المتحدة في الجلسة الخامسة للجنة المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، سُدّدت مدفوعات أصبح بموجبها عددُ الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية ١٤٥ دولة عضوا؛ وأصبح عدد الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام ٥٥ دولة عضوا؛ وأصبح عدد الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها في إطار جميع الفئات ٤٥ دولة عضوا. ووردت تبرعات للميزانية العادية من اثنتين من الدول الأعضاء؛ ووردت تبرعات لميزانية حفظ السلام من ١٠ دول أعضاء؛ كما وردت تبرعات للمحكمتين الدوليتين من اثنتين من الدول الأعضاء.

٢ - وأضافت تقول إنه تم إدراج معلومات مفصلة عن المبالغ المستحقة للقوات ووحدات الشرطة المشكلة وللمعدات المملوكة للوحدات أُدرجت على الموقع الشبكي للجنة الخامسة، بالإضافة إلى العرض والبيان اللذين قدمتهما في الاجتماع الخامس للجنة المعقود في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وأعربت عن التزام الأمانة بالوفاء بالالتزامات تجاه الدول الأعضاء المساهمة بقوات ومعدات حالما تتيح ذلك حالة النقدية.

٣ - **السيد أحمد** (مصر): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تشعر بالقلق إزاء الحالة النقدية غير المستقرة للمنظمة، حيث تزداد أوجه العجز وتنشأ في وقت مبكر من السنة. ولاحظ كذلك أن العجز في النقدية تمت تغطيته بالاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية، وهي ممارسة غير سليمة وغير ملائمة من ممارسات الميزانية.

٤ - ورغم إحراز تقدم كبير في تخفيض المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، قال إن من غير المقبول أن تظل المدفوعات مستحقة لـ ٧٦ دولة عضو، ومعظمها من البلدان النامية، وإن مما يدعو إلى السخرية أيضا أن البلدين المدان لهما بأكبر المبالغ قد سددا اشتراكهما بالكامل.

٥ - وأعرب عن تقدير المجموعة للدول الأعضاء التي سددت جزءا من اشتراكاتها غير المدفوعة. ورغم أن مزيدا من الدول دفعت جميع أنصبتها بالكامل مقارنة بالسنة السابقة، فإن الأمم المتحدة تواجه قدرا أكبر من عدم اليقين في عام ٢٠١٨ مما كانت عليه في السنوات السابقة. وقال إن المجموعة متعاطفة مع الدول الأعضاء التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية لأسباب خارجة عن إرادتها، وأثنى على الدول التي جهدت في دفع أنصبتها المقررة رغم التحديات المحلية التي تواجهها.

٦ - وأوضح أن عدم سداد الأنصبة المقررة، لا سيما الامتناع المتعمد من جانب واحد عن دفع التبرعات، أدى إلى الصعوبات التي تواجهها المنظمة. ويمكن أن يعزى أكثر من نصف جميع الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى دولة عضو واحدة. ومن غير المقبول للدول الأعضاء التي تصر على الاحتفاظ بامتيازات خاصة وتدعو إلى الحد من أنصبتها المقررة أن تقصر باستمرار عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة. ويجب على الدول التي تدعي الحق في هذه الامتيازات أن تضطلع بكامل المسؤوليات المترتبة على موقفها في الوقت المحدد ودون شروط.

٧ - ورأى ضرورة في أن تكون المنظمة مستقرة ماليا لكي تعمل بفعالية وتنفذ ولاياتها. فيجب على جميع الجهات صاحبة المصلحة الوفاء بالتزامها القانوني بتحمل مصروفات المنظمة. وينبغي للدول الأعضاء الأكثر تعبيرا عن دعمها لإصلاح الأمم المتحدة أن تمكِّن الأمين العام من تنفيذ هذا الإصلاح عن طريق سداد كامل أنصبتها المقررة في الوقت المحدد ودون شروط. وشجع البلدان التي تواجه صعوبات في دفع مستحقاتها على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

٨ - **السيدة لي** (سنغافورة): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن ما يحفز الرابطة هو أن عددا أكبر من الدول الأعضاء سدد كامل أنصبته المقررة في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام مقارنة بالسنة السابقة. وأثنت باسم الرابطة على الدول التي جهدت في سداد أنصبتها المقررة بالرغم من التحديات الداخلية التي تواجهها. وأعربت أيضا عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة في سداد النفقات للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، التي تقدم تضحيات كبيرة في خدمة قضية السلام والأمن.

٩ - وأشارت إلى ضرورة تزويد المنظمة بالموارد الكافية لكي تعمل بفعالية وتنفذ ولاياتها. فبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يقع على الدول الأعضاء التزام بتزويد الأمين العام بالموارد الكافية لتنفيذ الولايات التي وافقت عليها، فيما تضطلع الأمانة العامة بالمقابل بالمسؤولية عن إدارة هذه الموارد بكفاءة وفعالية. وفي هذا الصدد،

تشعر الرابطة بخيبة أمل من أن الزيادة في عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة، لم تؤد إلى استقرار الحالة المالية للمنظمة نظرا لاستنفاد احتياطيات الميزانية العادية، التي تشمل صندوق رأس المال المتداول والحساب الخاص. وقد أجبرت هذه الحالة الأمانة العامة على تغطية النقص بالاقتراض من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية، وهي ممارسة غير سليمة وغير ملائمة من ممارسات الميزانية.

١٠ - وقالت إن حالة عدم اليقين المالي للمنظمة تنتج عن عدم سداد الأنصبة المقررة، كما تنتج، في بعض الحالات، عن الامتناع المتعمد من جانب واحد عن دفع التبرعات. وتدين دولة عضو واحدة بأكثر من نصف جميع التبرعات المستحقة للأمم المتحدة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وهو موعد تقديم تقرير الأمين العام عن الحالة المالية للأمم المتحدة (A/73/443)، كانت ثلاث من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لم تسدد أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام، بما في ذلك ما يتعلق منها بالبعثات الواقعة تحت مسؤوليتها. وأشارت إلى المعلومات المستكمَلة التي قدمها الأمين العام فيما يتعلق بالمدفوعات الأخيرة التي قدمها كبار المتبرعين لعمليات حفظ السلام، فأعربت عن تشجيع الرابطة لتلك الدول الأعضاء على مواصلة سداد أنصبتها إثباتًا لدعمها للتعددية والمؤسسات المتعددة الأطراف. كما أشارت إلى أن المسؤوليات الخاصة عن صون السلم والأمن تترتب عليها مسؤوليات مالية وأن جميع الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية الوفاء بكامل التزاماتها المالية للمنظمة في الوقت المحدد ودون شروط.

١١ - وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في أنصبة الدول الأعضاء في الرابطة في السنوات الأخيرة، قالت إن هذه الدول لا تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها المالية بموجب الميثاق. وينبغي أن تكون البيانات السياسية الداعمة للتعددية مشفوعة بإجراءات ملموسة. ويجب على جميع الدول الأعضاء تحمل مسؤولياتها القانونية والسياسية لتزويد الأمين العام بالموارد اللازمة لتنفيذ الولايات والإصلاح من أجل تمكين المنظمة من التصدي للتحديات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

١٢ - **السيد دي بريتر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، فقال إن ضمان السلامة المالية للأمم المتحدة مسؤولية مشتركة بين الدول الأعضاء والمنظمة، وهو عامل أساسي في قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بولاياتها وبعثاتها الكثيرة. وأوضح أن تعزيز الإدارة المالية السليمة في الأمم المتحدة يشكل أولوية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، وأن من مسؤولية كل دولة عضو تسديد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ومن دون شروط.

١٣ - وأضاف يقول إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ مع القلق أن مستوى الأنصبة المقررة غير المدفوعة أعلى مما كان عليه في السنة السابقة. ومع ذلك، يشجع الدول الأعضاء باسم الاتحاد الأوروبي، ولا سيما الدول التي عليها مستحقات غير مسددة عن عام ٢٠١٨، على دفع كامل أنصبتها المقررة على وجه السرعة، تلافيا لحصول مشاكل حادة في النقدية خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٨. وفي هذا الصدد، شكر باسم الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء التي سددت مدفوعات منذ تقديم العرض المتعلق بالحالة المالية للأمم المتحدة في الاجتماع الخامس للجنة المعقود في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

١٤ - وتابع يقول إن السلامة المالية لا تتوقف على تلقي الأموال بشكل موثوق فحسب، بل أيضا على المعايير المطبقة في إنفاق تلك الأموال. لذا يجب على الأمم المتحدة أن تواصل جهودها من أجل الإنفاق بمزيد من الحكمة والمساءلة تمشيا مع مستويات الميزانية المتفق عليها. وقال إن وفده يثق بأن من شأن الإصلاح الإداري أن يعزز الشفافية والمساءلة.

١٥ - وذكر أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بتزويد المنظمة بالموارد اللازمة للاضطلاع بعملها. وفي الوقت ذاته، ثمة نطاق واسع لتحسين طريقة عملها من خلال السعي إلى تحقيق مزيد من الوفورات وأوجه الكفاءة والتشجيع على إعادة ترتيب أولويات الأنشطة وتحقيق النتائج على نحو مجد.

١٦ - **السيد تشيشاير** (نيوزيلندا): تكلم أيضا باسم كندا وأستراليا، فقال إن مسألة التمويل بالغة الأهمية لمستقبل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإن دفع الاشتراكات بالكامل وفي حينها من جانب جميع الدول الأعضاء أمر أساسي لكفالة استقرار المنظمة وتزويدها بالموارد الكافية لتحقيق الأهداف المتفق عليها.

١٧ - وأضاف يقول إن الوفود الثلاثة قلقة إزاء الأثر المحتمل للمستوى الكبير من الاشتراكات المقررة غير المدفوعة على الميزانية العادية وميزانية عمليات حفظ السلام، مما أوجد تباينا بين الدول

الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة ونظيرتها التي لم تسددها، وتسببت أيضا في الوقت ذاته بحدوث تأخيرات في سداد التكاليف للدول التي ساهمت بقوات وبموارد أخرى. وحث الدول التي لم تسدد بعدُ أنصبتها المقررة على تسديدها فورًا نظرا لأن مشاكل التدفقات النقدية تمنع المنظمة من العمل على النحو المنشود.

١٨ - وأردف يقول إن كندا وأستراليا ونيوزيلندا لا تزال ملتزمة بدفع كامل أنصبتها المقررة في الوقت المحدد وبدون شروط، مع الإقرار بأن الاختلافات في الهياكل الوطنية والجداول الزمنية المالية يمكن أن تؤثر على سداد بعض الدول مستحقاتها في الوقت المحدد. وشجع جميع الدول الأعضاء المعنية على الاستفادة من الآليات التي أنشأتها المنظمة لتيسير سداد الاشتراكات غير المدفوعة.

١٩ - وذكر أن اللجنة الخامسة تعلق أولوية عالية على تحسين أداء الأمم المتحدة تمشيا مع رؤية الأمين العام للإصلاح التنظيمي. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب توفير كامل التمويل الموثوق من الدول الأعضاء في الوقت المحدد ودون شروط لتمكين المنظمة من الاستجابة لمطالب السياق العالمي السريع التغير.

٢٠ - **السيد أوتسوكا** (اليابان): قال إن الأنصبة المقررة لا غنى عنها لأداء الأمم المتحدة، وأن الدول الأعضاء مسؤولة عن دفع كامل أنصبتها المقررة في الوقت المناسب. وأشار إلى أن اليابان سددت بأمانة جميع أنصبتها المقررة بالكامل بالرغم من كثرة الأولويات المحلية. ورأى ضرورة أن تقوم الأمانة العامة أيضا بدورها في تحسين الحالة المالية للمنظمة بالسعي إلى تحقيق مزيد من أوجه الكفاءة واتخاذ ما يلزم من تدابير خفض التكاليف، بما في ذلك كفالة استخدام موارد السفر بتعقل.

٢١ - وأضاف يقول إن الأمانة العامة والجمعية العامة تقاسمتا، لدى الاضطلاع بدوريهما في تحديد المتطلبات من الموارد والتداول بشأنها، هدفاً مشتركاً لتحديد مستوى واقعي من الموارد وكاف لتنفيذ الولايات. وبناء على ذلك، تقع على عاتق اللجنة الخامسة مسؤولية كبيرة تتمثل في الحفاظ على انضباط صارم في الميزانية عند النظر في أي اعتمادات مقررة إضافية تتعلق بميزانية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ويجب على الأمانة، من جانبها، أن تكفل استخدام الميزانية بأكثر الطرق فعالية وكفاءة، في ظل مساءلة كاملة.

٢٢ - **السيدة رودريغيس كاميخو** (كوبا): قالت إنه على الرغم من الوضع العالمي المعقد الذي تواجهه الأمم المتحدة، فقد كان هناك اتجاه متزايد في السنوات الأخيرة نحو تخفيض ميزانياتها وانتظار أن تفعل المزيد بموارد أقل. وارتأت أن يطلب الأمين العام من الدول الأعضاء، عدة مرات كل سنة، دفع مستحقاتها للمنظمة، رغم التزامها بالقيام بذلك، ورغم الجهود المتزايدة التي تبذلها الغالبية العظمى من الدول لدفع كامل اشتراكاتها في الوقت المحدد ودون شروط. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في الظروف الخاصة التي تمنع بعض البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها المالية رغم إبدائها الإرادة السياسية للقيام بذلك.

٢٣ - وأشارت إلى أن المعلومات المقدمة في الجلسة الخامسة للجنة المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ تبين ضعف السلامة المالية للمنظمة. ففي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بلغ العجز في الميزانية العادية ٣٦٥ مليون دولار، مما أدى إلى استنفاد الاحتياطيات، وقد مثلت الاشتراكات غير المدفوعة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام نسبة ٤٤ و ٥١ في المائة على التوالي من المبالغ المقررة لهذه الفئات في عام ٢٠١٨. وأعربت عن قلقها من أن الحصة الأكبر من الأنصبة المقررة غير المدفوعة لا تزال مستحقة على الولايات المتحدة الأمريكية، والتي على الرغم من تذكير الدول الأعضاء بانتظام بوضعها كمتبرع مالي رئيسي في المنظمة، فإن عليها سداد نحو ٥٨ في المائة من جميع الأنصبة المقررة المستحقة على الدول الأعضاء في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وإن أكثر من ٨٠٠ مليون دولار تدين بها الولايات المتحدة لعمليات حفظ السلام تعوق التنفيذ الكامل للولايات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن؛ وتسببت في تكبد المنظمة ديونا كبيرة للبلدان المساهمة بقوات التي ينتمي الكثير منها إلى فئة البلدان النامية؛ وتحول دون أن تعيد المنظمة للدول الأعضاء الأرصدة الفائضة من حسابات عمليات حفظ السلام المنتهية.

٢٤ - ورأت أنه من الواضح أن امتناع الولايات المتحدة عن الدفع وميلها إلى تقديم مساهمات في الميزانية العادية في نهاية العام لا علاقة له بقدرتها على الدفع، فهو يهدف في المقام الأول إلى إخضاع المنظمة للابتزاز المالي. وفي الوقت نفسه، تستفيد الولايات المتحدة أيضا من أكبر تغيير لمنهجية حساب جدول الأنصبة، حيث طلبت على مر السنين إجراء تخفيضات تدريجية في الحد الأقصى لمعدل الأنصبة المقررة، من ٣٩,٨٩ في المائة في عام ١٩٤٦ إلى المعدل الحالي البالغ ٢٢ في المائة. وأعربت كذلك عن قلقها من أن الولايات المتحدة تسعى إلى زيادة العائدات من استثماراتها في الأمم المتحدة، مما يدل على أنها تعتبر السلام والأمن الدوليين والتنمية وحقوق

الإنسان فرصا تجارية. وعلاوة على ذلك، رأت مفارقة في اعتراض الولايات المتحدة على مستوى الأنصبة التي تدين بها للأمم المتحدة رغم أن الشركات الأمريكية تحقق أرباحا كبيرة من الأعمال التجارية التي تجرى مع المنظمة ومن وجودها في أراضي الولايات المتحدة. وقد بلغت قيمة هذه الأرباح حوالي ١,٦ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦. ومع ذلك تسعى الولايات المتحدة مرة أخرى إلى فرض إرادتها على الدول الأعضاء عن طريق تخفيض أنصبتها المقررة، والتي هي بالفعل أقل بكثير من مستوى يتناسب مع قدرتها على الدفع.

٢٥ - واختتمت بالقول إن كوبا تشعر بالفخر لأنها دفعت جميع أنصبتها المقررة بالكامل، رغم التحديات التي تواجهها بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة منذ ٥٦ عاما، والذي يجري تشديده حاليا. وبالرغم من هذه المحاولة لعزل كوبا، فإن بلدها لا يزال ملتزما بالتعددية وبقيم الميثاق ومبادئه.

٢٦ - **السيد جوهر** (باكستان): قال إن تحقيق أهداف الميثاق، في ضوء تزايد النزعات الشعبوية والقومية والأحادية، أمر أساسي وأن الأمم المتحدة تظل آلية لا غنى عنها لمواجهة التحديات في مجالات التنمية والسلام والأمن الدوليين، الحقوق، والعمل الإنساني.

٢٧ - وأضاف يقول إن الحالة المالية للمنظمة قاتمة، وتتسم بتضاؤل الموارد، وزيادة مستويات الأنصبة المقررة غير المدفوعة، والتخفيضات التعسفية في الميزانية، والحالة غير المستقرة للنقدية. وأوضح أن الأنصبة المقررة غير المدفوعة لميزانية عمليات حفظ السلام والميزانية العادية بلغت دولار ٣,٦ بلايين دولار في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٢٨ - وأردف قائلا إن باكستان دأبت على الترويج لتعددية الأطراف، حيث قدمت أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ فرد، منهم ١٥٦ ضحوا بأرواحهم، في ٤٦ بعثة تقع في ٢٨ بلدا منذ عام ١٩٦٠. وعلاوة على ذلك، فإن بلده أوفى بالتزاماته الدولية في تسديد كامل أنصبته المقررة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين. واستدرك معربا عن قلقه بالقول إنه كان هناك، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، مبلغ قدره ٢٢١ مليون دولار مستحق للدول الأعضاء التي تقدم قواتا وأفراد شرطة ومعدات، بما في ذلك ٨٦ مليون دولار فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام المنتهية، و ٩٢ مليون دولار فيما يتعلق بالقوات والوحدات المشكلة، و ٤٣ مليون دولار فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات.

٢٩ - وبالإضافة إلى تحجيم سيولة الأمم المتحدة وسلامتها المالية العامة، تؤدي الحالة المالية غير المستقرة للمنظمة إلى تفاقم التحديات التشغيلية، مما يعوق إنجاز الولايات في الميدان. ولذلك ينبغي للدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة، وفقا لأحكام الميثاق. وعلاوة على ذلك، يجب أن يؤخذ الأثر السلبي لاستمرار عدم سداد الأنصبة مأخذ الجد، ويجب تسديد الديون المستحقة للبلدان المساهمة بقوات، وتحديدًا لبعثات حفظ السلام المنتهية، بالكامل وفي الوقت المحدد.

٣٠ - **السيد كومار** (الهند): أشار إلى ضرورة قيام الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة في الوقت المحدد، في إطار الوفاء بمسؤولياتها القانونية تجاه المنظمة. فبالرغم من التوسيع المستمر، على مدى سنوات، للولايات المنوطة بالمنظمة، انخفضت الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام بالقيمة الحقيقية والاسمية، في حين ازدادت المستحقات المتأخرة. وتعيق هذه الحالة تنفيذ الولايات بشكل فعال، مما يمس بالدول التي كانت ستستفيد من تنفيذ الولايات بكفاءة والدول التي سددت أنصبتها المقررة في الوقت المحدد. ويتجلى الأثر السلبي على تلك الدول من خلال المسألة القائمة منذ فترة طويلة المتمثلة في إدارة حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية والمدفوعات المستحقة لكثير من الدول الأعضاء، بما فيها الهند، فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات في البعثات المنتهية.

٣١ - وتابع يقول إن الهند من بين الدول الست والسبعين التي تدين لها المنظمة بمبالغ كبيرة فيما يتعلق بالقوات والمعدات المملوكة للوحدات المخصصة لبعثات حفظ السلام العاملة، ورغم ذلك فإنها تواصل دعمها للأمم المتحدة؛ وهي أكبر المساهمين بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ ومن بين الدول الأعضاء القليلة التي سددت جميع أنصبتها المقررة بالكامل لعام ٢٠١٨. كما دفعت مقدّمًا كامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية لعام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى المبلغ الكبير المستحق للدول الأعضاء التي تساهم بقوات وأفراد شرطة ومعدات مملوكة للوحدات، لا تزال هناك مبالغ كبيرة غير مسددة فيما يتعلق بطلبات التوريد ومطالبات التعويض عن الوفاة والعجز. وتأمل الهند في أن تُسدَّد هذه المدفوعات على وجه السرعة.

٣٢ - ورأى أنه من الضروري تحديد موعد نهائي لتسديد المبالغ المستحقة إلى الدول الأعضاء التي تساهم بقوات وأفراد شرطة ومعدات مملوكة للوحدات، بما في ذلك مبالغ المطالبات المتعلقة بعمليات حفظ السلام المنتهية. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على جميع الدول أن تتعهد بدفع أنصبتها المقررة وتسوية متأخراتها بالكامل ودون شروط.

٣٣ - **السيدة كالامونا** (زامبيا): أشارت إلى نشرة ”آفاق الاقتصاد العالمي“، الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ عن صندوق النقد الدولي، التي توقعت أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل ٣,٧ في المائة، وهو نفس المعدل الذي تحقق في عام ٢٠١٧. وقالت إن الركود في معدل النمو يمكن عزوه أساسا إلى ضعف التوقعات المتعلقة بالأسواق الناشئة الرئيسية والاقتصادات النامية بسبب جملة أمور منها الظروف المالية الصعبة والتوترات الجغرافية السياسية وارتفاع كلفة الواردات النفطية. وإن التحديات الاقتصادية والسياسية المتزايدة تمنع بعض البلدان النامية، ولا سيما أقلها نموا، من الوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد. وفي الواقع، تنتمي زامبيا إلى تلك البلدان، حيث تعود بثبات الآن إلى الاستقرار بعد انكماش اقتصادي حدث في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ولذلك أعربت باسم وفد بلدها عن معارضتها إجراء أي تعديلات على المنهجية الحالية المتعلقة بإعداد جدول الأنصبة المقررة التي من شأنها زيادة الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء؛ لأن هذه الزيادات لن تسفر إلا عن مزيد من تعويق قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة. ومع ذلك، تؤكد زامبيا على ضرورة قيام الدول بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد، نظرا لأن المستوى الكبير للمتأخرات والاشتراكات غير المدفوعة المتراكمة يمكن أن يقوض القدرة على الاضطلاع بالولاية. واختتمت كلمتها بتشجيع الدول الأعضاء التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية بسبب ظروف خارجة عن إرادتها على تقديم خطط تسديد متعددة السنوات لإظهار التزامها بتنفيذ ولايات المنظمة.

٣٤ - **السيد فو** داوبنغ (الصين): قال إن الصين تلاحظ مع التقدير ارتفاع عدد البلدان التي سددت كامل اشتراكاتها في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عما كان عليه في السنة السابقة. وأعرب عن قلقه من أن الأنصبة المقررة غير المدفوعة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام بلغت ١,٠٨٨ بليون دولار و ٢,٥٢٣ بليون دولار، على التوالي، وأن احتياطات الميزانية العادية قد استنفدت، للمرة الأولى في السنوات الأخيرة، مما نجم عنه اقتراض ١٢ مليون دولار من حسابات بعثات حفظ السلام المنتهية.

٣٥ - ورأى أنه لا بد من أن تكون الحالة المالية سليمة لدعم إدارة الأمم المتحدة وتمكين المنظمة من أداء واجباتها ووظائفها وكفالة إصلاح منظومة الأمم المتحدة. وذكر أن الصين دفعت، بوصفها دولة نامية ومساهما ماليا كبيرا في المنظمة، جميع أنصبتها لعام ٢٠١٨ بالكامل وفي الوقت المحدد، وحث البلدان التي لديها القدرة على الدفع أن تفعل ذلك على وجه السرعة في بادرة لدعم الأمم المتحدة والتعددية والإصلاحات التي اقترحها الأمين العام.

٣٦ - وتابع قائلا إن استمرار تعزيز إدارة الميزانية في الأمم المتحدة يتطلب اتباع نُهج ابتكارية، وزيادة التركيز على الميزنة الموجهة بالنتائج، وزيادة الفعالية من حيث التكاليف، وتحسين الانضباط في الميزانية، وإدماج إدارة الميزانية والأداء. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الأمانة العامة رفع مستوى إدارة الأداء، وكفالة الانضباط المالي، وضمان الاستخدام الفعال والخاضع للمساءلة لكل قرش يساهم به دافعو الضرائب.

٣٧ - **السيد ألياكين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يرغب في أن تقدم الأمانة العامة، في عروضها اللاحقة عن الحالة المالية للمنظمة، معلومات عن حالة المدفوعات التي تدين بها الأمم المتحدة لموردي السلع والخدمات، وعن التدابير المتخذة لسداد جزء من المدفوعات المتأخرة لهؤلاء الموردين. فما يثير القلق هو ارتفاع مستوى الأنصبة المقررة غير المدفوعة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، لأن تخلف الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المالية في الوقت المحدد يقوض سير عمل المنظمة ويؤثر سلبا على النتائج المتوقعة لعملها. ومع ذلك، فقد كان عدد الدول الأعضاء التي دفعت كامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية وميزانية عمليات حفظ السلام أكبر مما كان عليه في السنة السابقة؛ وأما الدول التي لم تدفع بعدُ فينبغي أن تحذو حذوها.

٣٨ - وأضاف يقول إن الاتحاد الروسي كان من بين أوائل الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة للميزانية العادية لعام ٢٠١٨، كما يسدد أيضا اشتراكاته في ميزانية حفظ السلام في الوقت المحدد، عند تلقيه إخطارا من الأمين العام. ويجب على الدول الأعضاء أن تسدد أنصبتها المقررة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام ضمن الأطر الزمنية المحددة ودون شروط مسبقة لتمكين المنظمة من الاضطلاع بكفاءة بالمسؤوليات الموكلة إليها من الدول الأعضاء.

٣٩ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة الولايات المتحدة تأخذ التزاماتها الدولية بجدية. وأن مستوى الأنصبة المقررة المستحقة على الولايات المتحدة قد تم تحريفه على النحو الذي قدمته الأمانة العامة، نتيجة لجملة أمور منها الفارق بين الجدول الزمني المالي لحكومة الولايات المتحدة ونظيره الخاص بالأمم المتحدة. وأكدت أن التلميح بأن حكومة بلدها لا تفي بالتزاماتها إنما هو خاطئ تماما. فحتى هذا اليوم من عام ٢٠١٨، ساهمت الولايات المتحدة بمبلغ ١,٤ بليون دولار لعمليات حفظ

السلام و ١٥١ مليون دولار للميزانية العادية؛ وستسهم بمبلغ إضافي قدره ٢٠٠ مليون دولار في الميزانية العادية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. كما أن الولايات المتحدة تسهم، بصفتها أكبر مساهم مالي في المنظمة، بمبلغ ١٠ بلايين دولار سنويا في الأنصبة المقررة والمساهمات الطوعية المخصصة لتنفيذ الأنشطة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وأعربت عن التزام حكومة بلدها المستمر بدعم الدور الأساسي الذي تقوم به المنظمة في مجال صون السلام والأمن، وتوفير المساعدة الإنمائية والإنسانية، وتعزيز حقوق الإنسان.

٤٠ - وذكّرت الدول الأعضاء التي ترغب في إثارة قضايا سياسية في اللجنة بأن أعمال النظام الكوبي هي السبب الرئيسي للتحديات التي يواجهها شعب كوبا والصعوبات التي تعاني منها حكومتها في الوفاء بالتزاماتها المالية. وعلاوة على ذلك، فإن الإجراءات الأخيرة التي اتخذت في مبنى المؤتمرات لا تتسق مع سلوك مساهم مسؤول في الأمم المتحدة ملتزم بالإشراف الجيد على الموارد الموكلة لجميع الدول الأعضاء وباستخدام اللجنة الخامسة كمحفل للحوار البنّاء. واختتمت بالقول إن هذه الإجراءات تؤكد جهود النظام الكوبي لصرف انتباه المجتمع الدولي عن السبب الكامن وراء الحصار المفروض على كوبا ألا وهو استمرار قمع حكومة هذا البلد لشعبها وفشلها في ضمان الظروف المواتية لإقامة مجتمع حر وعادل.

٤١ - **السيدة دي أرماس بونتشانغ** (كوبا): قالت إن التقدير لكرامة شعب كوبا وللتضحيات التي قدمها يجبرها على الرد على البيان الذي أدلت به ممثلة الولايات المتحدة. فكوبا تساهم باضطراد ودون تردد في جزء من مواردها المحدودة لدعم سير عمل الأمم المتحدة. وبلدها ملتزم على هذا النحو بالتوصل إلى اتفاقات بتوافق الآراء مع الأعضاء الآخرين في اللجنة ويرفض محاولات إخضاع المنظمة للابتزاز، بما في ذلك حجب الولايات المتحدة للمساهمات المالية. وإن الاختلافات في الرأي التي لا بد أن تنشأ بين الدول الأعضاء نتيجة للطابع المتعدد الأطراف للأمم المتحدة يجب ألا تكون أبدا سببا لحجب الأموال التي تحتاجها المنظمة بصورة ملحة.

٤٢ - وأعرب عن الارتياح باسم بلدها إزاء الدعم شبه الكامل الذي تحظى به في الجمعية العامة كل سنة من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة، وهذا ما يشير إلى اعتراف المجتمع الدولي بالظلم الذي يحيق ببلدها خلال السنوات الست والخمسين الماضية. وقالت إن الولايات المتحدة تتجاهل باستمرار القانون الدولي ومقاصد الميثاق ومبادئه، رغم ادعائها بتعزيزها. فمن خلال عدم التزام هذا البلد بتعهداته المالية والوفاء بالتزاماته الأخلاقية والقانونية، فإنه يثبت اهتمامه بالمساهمة فقط في المجالات التي يمكن أن تمارس فيها حكومته رقابة مشددة على الأموال التي تقدمها. وأخيرا قالت إن كوبا لا تفهم سبب عدم سداد الولايات المتحدة متأخراتها إلى الأمم المتحدة بطريقة شفافة وواضحة، إن لم تكن القدرة على الدفع هي المشكلة.

٤٣ - **السيدة بيغل** (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): أعربت عن امتنانها للدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة بالكامل، فقالت إنها تقدر اعتراف بعض الدول بالصعوبات التي تواجهها الأمانة العامة في إدارة الأمم المتحدة والاضطلاع بولاياتها في ضوء الحالة الصعبة للتدفقات النقدية للمنظمة. وستواصل الأمانة ممارسة الانضباط الصارم في الميزانية واستخدام الموارد الموكلة إليها بطريقة تتسم بالفعالية من حيث التكاليف وبالكفاءة والشفافية.

*رفعت الجلسة الساعة ١٠:٥٠.*